إعلان المنتدى العالمي للعلوم الثامن عن
العلوم من أجل السلام
النص المعتمد في 10 نوفمبر 2017، البحر الميت، الأردن

المقدمة

تحت قيادة الجمعية العلمية الملكية الأردنية، والمنظمات المؤسسة للمنتدى العالمي للعلوم، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمجلس الدولي للعلوم، والأكاديمية الهنغارية للعلوم، وجميع المنظمات المدعوة وزملائنا العلماء، نحن المشاركون في المنتدى العالمي للعلوم الثامن، الذي عقد من 7 - 10 تشرين الثاني 2017 في البحر الميت، الأردن، نعتمد الإعلان الحالي.

يعد المنتدى العالمي للعلوم، الذي نشأ عن المؤتمر العالمي للعلوم لعام 1999، حدثاً يحصل كل عامين، ولقد نجح منذ عام 2003 في تجميع العلماء وصانعي القرار من عالم السياسة والصناعة وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام لمناقشة القضايا العالمية الحرجة وإمكانات العلم لمعالجتها بشكل شامل.

تمشياً مع نتائج المؤتمر العالمي للعلوم لعام 1999، ومع مراعاة إعلان بودابست لعام 2011 بشأن العصر الجديد للعلوم العالمية، وإعلان ريو دي جانيرو لعام 2013 بشأن العلوم من أجل التنمية المستدامة العالمية، وإعلان بودابست لعام 2015 بشأن قوة تمكين العلوم، نؤكد من جديد التزامنا بالاستخدام المسؤول والأخلاقي للمعرفة العلمية في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية.

العلوم من أجل السلام

إن عالمنا مدعّم وممكّن بالعلم كما لم يحدث من قبل. فالتقدم العلمي والتكنولوجي في مرحلة يمكن فيها تحديد التحديات التي تواجه صحتنا وبيئتنا ورفاهيتنا ومعالجتها بطرق أكثر فعالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من قطع أشواط كبيرة إلى الأمام، فإن الكثير من المجتمعات على كوكبنا لا تزال عاجزة ومحرومة من بعض المتطلبات الأساسية للحياة والحرية والأمل. والكثير من زملائنا البشر هم تحت رحمة الخوف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في حياتهم وسبل عيشهم. وبالإضافة إلى ذلك، التهديدات الخطيرة الناجمة عن تغيُّر المناخ والمحيطات، والتلوث، والإدارة غير الكفؤة للموارد الطبيعية والنفايات، الذين لا يزالون يهددون استقرارنا البيئي والاجتماعي والسياسي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

في هذا السياق، قام المنتدى العالمي للعلوم لعام 2017 بتقييم دور العلوم في بناء مستقبل يعد بتحقيق قدر أكبر من المساواة والأمن والفرصة للجميع، والذي تؤدي فيه العلوم دوراً بارزاً على نحو متزايد كمساعد للتنمية العادلة والمستدامة. "السلام" هو أكثر بكثير من غياب الصراع. فهو يدل ضمنياً على غياب الخوف وتحقيق كامل لحياة كاملة وصحية. وهو يشمل الوصول والحصول المتساوي على موارد وإمكانات كوكبنا. يدل "العلم من أجل السلام" على دعوة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوعد بالأمل وفرصة في حياة جميع الناس في عالم حيث لا يجب أن نكترث كثيراً بالحدود بينما نكافح من أجل بناء أفضل، وحتماً مستقبل مشترك.

تستكشف 'العلوم من أجل السلام' الطبيعة العالمية للتحديات التي تواجه البشرية جمعاء، وتؤكد مسؤوليتنا العالمية عن التصدي لها من خلال سياسة قوية وسياسة مستنيرة بالأدلة. كما ينبغي أن يشمل ذلك الطاقة والغذاء والمياه وتغيّر المناخ، والتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، وزيادة التفاهم الثقافي والاقتصادي بين الشعوب، وإمكانات العلم والبحث من أجل خلق الثروة وتوفير الفرص داخل المجتمعات.

نحن مقتنعون بأن العلوم والتطبيق الأخلاقي للطرق المستنيرة بالأدلة يوفران أدوات أساسية للتصدي للتحديات التي يواجهها القادة والسياسيون على الصعيدين الوطني والإقليمي، ونحن ملتزمون بإيجاد اللغة في العلوم التي تربط الناس عبر الحدود والنظم العقائدية، والحواجز الاجتماعية والثقافية. ونعتقد أنه يجب علينا أن نكافح من أجل صوت في عالم تتقلص فيه الثقافة كثيراً إلى زيف يتعلق بالهوية الثقافية. "العلم من أجل السلام" هو راية للبشرية جمعاء ونداء لرفض الانقسام، والتخطيط على المدى القصير والرجعي، والفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء.

التعليم العلمي القائم على الاستفسار ضروري لتكوين التفكير النقدي لبناء ودعم المجتمعات السلمية والقائمة على المعرفة. ويمكن أن يتحقق السلام الدائم في عالمنا فقط عندما تكون المعرفة العلمية منتجة ومتقاسمة أكثر بشكل منصف، وعندما يتم دعم العلوم والتفكير القائم على الأدلة وتمكينه في جميع المجتمعات، وعندما يتم الاعتزاز بالتنوع كعامل حيوي في العلوم والبحث، وعندما يتم تعزيز الحق العالمي في العلم وتكريسه في المنتديات الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق نطالب بما يلي:

1. الإدارة المنصفة والمستدامة للموارد الطبيعية ضرورية لتفادي الصراعات وتعزيز التنمية السلمية

قد وصل الطلب العالمي على الغذاء والماء والطاقة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وغير مستدامة نتيجة لتزايد عدد سكان العالم وزيادة الاستهلاك وعدم كفاءة إدارة الموارد وآثار تغيّر المناخ. كما أن المنافسة على الموارد الأساسية هي المحرك الرئيس لعدم المساواة وعدم اليقين وعدم الاستقرار والنزاع. وسيعتمد الأمن والازدهار العالميان في المستقبل للجميع على كيفية استجابتنا للضغط على الموارد الطبيعية وكيفية إدارة هذه الموارد وتوزيعها وإتاحتها لجميع المجتمعات المحلية. فالحصول على الموارد المستدام والمنصف أمر إلزامي لمنع الأزمات والتخفيف من حدتها، ولتعزيز القدرة على الصمود والانتعاش.

واستكشف المنتدى العالمي للعلوم لعام 2017 الترابط الحاسم بين المياه والطاقة والغذاء باعتباره التحدي الأكثر حدة بالنسبة للسلم والأمن. وتشكل ندرة المياه تهديداً خطيراً للاستقرار في الأردن والشرق الأوسط على وجه الخصوص. فالعلماء والدبلوماسيون العلميون يضطلعون بأدوار مركزية ليس فقط في تطوير التكنولوجيات ونظم الإدارة، بل أيضا في تعزيز التعاون وفي المؤسسات وتبادل المعرفة؛ وتحسين حفظ المياه وكفاءة الطاقة؛ وبناء القدرات المحلية؛ وضمان القدرة على الصمود من خلال الإدارة المشتركة للموارد العابرة للحدود. وتقدم العلوم قنوات اتصال بين الدول للتغلب على التوتر السياسي وبناء الثقة.

نؤكد على ضرورة التعاون لتحسين الإدارة، وللإبلاغ عن الخيارات والاستثمارات التكنولوجية، وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والإنسانية من أجل الإدارة المنصفة والمستدامة للموارد.

يحدد برنامج عام 2030 خطة لمواجهة هذه التحديات عبر أهداف التنمية المستدامة، غير أن أوجه الترابط بينهما ليست مفهومة تماما وتتطلب مقاربات متعددة التخصصات على نحو متزايد.

نحن نؤيد اتفاقات الأمم المتحدة الثلاثة البارزة التي اعتمدت في عام 2015 - أهداف التنمية المستدامة، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ. ونحن ندعو إلى إعطاء العلم دوراً محورياً في تمكين التحليل وتجميع الأدلة للإبلاغ بتنفيذها، وتسليمها، وامتثالها من خلال رصد البحوث والتقييم.

2. الحفاظ على القدرات العلمية، التي تهددها اتجاهات الهجرة العالمية، هو مفتاح السلام والتنمية المستدامة والقدرة على التكيّف والانتعاش

لا يعتمد السلام والازدهار فقط على الموارد الاقتصادية أو الطبيعية، بل أيضاً على قدرة المجتمع على توقع التحديات وتحديدها وفهمها، والعمل بفعالية على توليد المعرفة العلمية ونشرها. فالقدرة على تثقيف وجذب واستبقاء المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار أمر ضروري للمجتمعات من أجل اتباع مسارات التنمية المستدامة، وهي الركيزة الأساسية لأية محاولة للإنعاش والتعمير الناجح في أعقاب النزاعات، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية والاصطناعية.

يمكن أن تتراوح الأسباب الفردية للهجرة بين العلماء من المزايا المهنية أو الاقتصادية، والتمييز ضد الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، والحد من الحرية الأكاديمية، وعدم الاستقرار السياسي، إلى المجاعة والصراعات المسلحة. وبغض النظر عن الأسباب، فإن هجرة الأفراد البارعين بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المستمرة والطويلة الأمد تقوِّض القدرات الحالية والمقبلة للابتكار في جميع البلدان وتؤدي إلى تسارع الفجوات في التنمية. ولا بد من الاعتراف بأنماط الهجرة العالمية والإقليمية هذه باعتبارها تحدياً مشتركاً ويستفاد منه لخلق فرص للتنمية في المستقبل.

ينبغي أن تقدم العلوم مساهمة متزايدة الأهمية في الخطاب المحاط بالهجرة: ينبغي أن يقدم المجتمع العلمي نظرة ثاقبة حول الأسباب والفوائد والتحديات المرتبطة بالهجرة، وإعطاء صوت للأطراف المعنية الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ودعم تطوير السياسات القائمة على الأدلة التجريبية للاستجابة إلى أسباب الهجرة وعواقبها.

لقد تفاقمت الآثار الضارة لهجرة الأدمغة على التقدم العالمي المنصف في العقود الأخيرة من جراء التهجير المتزايد بسرعة والهجرة القسرية. وأجبرت الحرب والصراعات الأهلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها، الملايين من الناس على مغادرة ديارهم والهجرة كخيارهم الوحيد. ويتسم اندماج العلماء المهاجرين بعدم المساواة فيما يتعلق ببلدان المنشأ أو نوع الجنس أو الدين، وقلة استخدام المهارات بسبب العقبات البيروقراطية وعدم الاعتراف بالمؤهلات.

ومن أجل الحد من الخسارة التي لا رجعة فيها من رأس المال البشري في العلوم، لا بد من اتخاذ تدابير لمساعدة النازحين على مواصلة حياتهم المهنية، وعندما يحين الوقت لتمكينهم من الإسهام بفعالية في إعادة البناء والتعمير.

ندعو المنظمات العلمية والجامعات والحكومات إلى وضع آليات لتحديد المحترفين بين الملايين الذين نزحوا بسبب الحرب والمشقة الاقتصادية وتغيّر المناخ، ووضع توصيات تحمي وضعهم وقدرتهم على خلق المعرفة.

ونشدد على الحاجة إلى برامج تعليم ووظائف لدعم التنقل والدمج بين الباحثين والطلاب المهاجرين واللاجئين.

وندعو إلى إشراك الباحثين المهاجرين واللاجئين في عملية التفاوض الخاصة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة المقرر أن توقعه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2018.

3. التنوع هو عامل التمكين الرئيس للتميز في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وهو أساسي لتحسين أهميته وأثره

التنوع هو عامل التمكين الرئيس للتميز العلمي ويحسن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للعلوم، وبالتالي يساهم في الازدهار والسلام. وكي يستطيع المجتمع العلمي الابتكار على نحو فعّال، ينبغي أن يعكس منهجيات مختلفة، ولغويات، وخبرات حياتية، وقيم ثقافية.

ينبغي أن يتناول التنوع والإدماج جميع أشكال التمييز. فحتى التحيزات الواعية وغير الواعية والاختلالات تتجلّى أكثر في الأدوار القيادية.

يولد التوحيد حواراً علمياً متكرراً ذا تأكيد ذاتي يعرقل الابتكار الحقيقي. كما يثني تجانس المجتمعات العلمية التنوع من المراحل الأولى لتعليم العلوم.

ندعو إلى الاعتراف بالتنوع في العلوم وتعزيزها باعتبارها بادرة أساسية للاستفادة التامة من إمكانات القدرات البشرية على الصعيد العالمي، وللاعتزاز بالتميز، ولتحسين تأثير البحوث العلمية لصالح البشرية.

وندعو إلى اتخاذ تدابير مبتكرة وتقييم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، فضلاً عن تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ صكوك سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تؤثر إيجابياً على المساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

4. نلتزم بالوفاء بالحث العالمي في العلم

نحن نعزز ونلتزم بتعزيز حق الجميع في المشاركة في النهوض بالعلوم والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته على النحو المنصوص عليه في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).

في العقود الخمسة التي انقضت منذ اعتماد هذه الوثائق الأساسية من أجل السلام والتقدم المنصف، شهد عالم العلم تغيّرات وتحديات أساسية ومنهجية: ظهور جهات فاعلة جديدة وأساليب جديدة ومقاربات مشتركة بين التخصصات تتطلب تصميماً مشتركاً وإنتاجاً مشتركاً للمعرفة، وزيادة المسؤوليات للأوساط العلمية العالمية، وعولمة التجارة والصناعة. وقد تحدّت هذه التغيّرات الشراكات بين الأطراف المعنية في العلوم. ويدعو هذا المشهد العالمي المتحول إلى تمكين الحق في العلوم، وإلى هيكل معياري لدعم تطبيقاتها وتوسيع نطاقها. وينبغي أن يستكمل ذلك بنهج متعدد التخصصات لتقييم الاكتشافات العلمية الجديدة والتكنولوجيات التي تضم علماء الاجتماع في تخطيط الآثار النظامية على المجتمعات.

نحن، المنظمات الشريكة للمنتدى العالمي للعلوم، وجميع المشاركين في المنتدى العالمي للعلوم 2017، نلتزم بالدفاع عن الحرية الأكاديمية.

نحن نتبنى مبدأ عالمية العلوم التي اعتمدتها المنظمات الأعضاء في المجلس الدولي للعلوم، والتوصية الجديدة المتعلقة بالعلوم والباحثين العلميين التي اعتمدتها اليونسكو، و"البيان المتعلق بالحرية والمسؤولية العلمية" الذي اعتمدته الجمعية الأمريكية للنهوض بالعلوم، و"ممارسة العلوم العالمية" الذي وضعته الشبكة العالمية لأكاديميات العلوم: "دليل السلوك المسؤول في المؤسسة العالمية للبحوث".

ندعو الأطراف المعنية في العلوم إلى أن يشتركوا في التعزيز والإعلام بالحق العالمي في العلوم باعتباره بادرة أساسية لبناء سلام عادل ودائم.

5. نؤيد إطلاق منتدى إقليمي للعلوم للعالم العربي

ندرك أهمية المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التماسك داخل المجتمعات العلمية المتنوعة وبناء شراكات فيما بينها. وفي هذا الصدد، نؤيد تنظيم وتعزيز منتديات العلوم الإقليمية كأدوات قوية للبدء في التغيير الإيجابي الذي يركز على التحديات الإقليمية التي تواجه نظم العلوم.

بهذه الروح، ندعم إطلاق منتدى العلوم العربي للعمل على تقارب مجتمعات العلم والبحث، ولتركيز القدرات العلمية على مواجهة التحديات الإقليمية، ولربط أصوات العلوم الإقليمية بالخطاب الأوسع للمنتديات الإقليمية الراسخة.

نحن كمنظمات شريكة ومشاركين في المنتدى العالمي للعلوم2017 نلتزم بدعم منتدى العلوم العربي.